بالمضروب فلو سرق ربع دينار سبيكة مسبوكا
او حليا او نحو ذلك كقراضة لا يساوي ربعا
مضروبا فلا قطع به وان ساواه غير مضروب
لان المذكور في الخبر لفظ الدينار وهو اسم
للمضروب ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع
دينار وقيمته بالصنعة ربع نظرا الى الوزن
الذي لا يدمنه في المذهب ولا بما نقص قبل
اخراجه من الحرز عن نصاب بأكل او غيره
كاحراق لانتفاء كون المخرج نصابا ولا بما دون
نصابين اشترك اثنان في اخراجه لان
كلا منهما لم يسرق نصابا ويقطع بثوب رث
في جيبه تمام نصاب وان جملة المتاع
لانه اخرج نصابا من حرز بقصد السرقة
والجهل بجنسه لا يؤثر كالجهل بصفته وبنصابه
ظنه فلوسا لا يساويه لذلك ولا اثر لظنه
والرابع اخذه من حرز مثله فلا قطع
بسرقة ما ليس بحرز لخبر ابي داود لا قطع
في شيء من المأكول الا فيما آواه المراح
ولان الجناية تعظم بمخاطرة اخذه من
الحرز فحكم بالقطع زجرا بخلاف ما اذا
جراه المالك ومكنه منه بتضييعه والحرز

يكون

يكون بلحاظ بكسر اللام دائم أو حصانة موضعه
مع لحاظ له والمحكم في الحرز العرف فان لم يجد
في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض
والاحياء ولا شك انه يختلف باختلاف
الاموال والاحوال والاوقات فقد يكون المكان
حرزا في وقت دون وقت بحسب صلاح احوال
الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
وضبطه للغرائب مما لا يعد صاحبه مضيعا
فعرصة دار وصفتها حرز لخسيس اثاثه
وثيابه اما نفيسها فحرزها بيوت الدور
والخانات والاسواق المشرعة ومخزن حرز
لحلي ونقد ونحوها ونوم بخوص بالمسجد
وشارع على متاع ولو توسده حرز له والا فلا
له ومحله في توسده فيما يعد للتوسد حرز له
والا كان توسد كسائقه نقدا وجوهرا
فلا يكون حرزا له كما ذكره الماوردي ويقطع
بنصاب انتبه من وعا بنقبه له وان انصب
شيأ فشيأ لانه سرق نصابا من حرزه ونصابا
اخرجه دفعتين بان نام في الثانية لذلك
فان تخلل بينهما علم المالك واعادة الحرز
فالثانية سرقة اخرى فلا قطع فيها ان كان

ب

Copyright © King Saud University